الرقم :.....
التاريخ :.....
المرفقات :.....٢+١

Ref :.....
Date:.....
Res.:.....

قرار مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات و المزايدات رقم (10) لعام 2013م الصادر في اجتماعه المنعقد بتاريخ 2 ربيع الأول 1434هـ الموافق 2013/1/14م بخصوص الشكوى المقدمة من مؤسسة بن ثابت للتجارة ضد وزارة الإدارة المحلية في المناقصة رقم (1/2012) الخاصة بتوريد آلات تصوير مستندات عدد 19آله +آله كبيره

نظرت الهيئة العليا في الشكوى المقدمة من مؤسسة بن ثابت للتجارة ضد وزارة الإدارة المحلية في المناقصة رقم (1/2012) الخاصة بتوريد آلات تصوير مستندات عدد 19آلة +آلة كبيرة والتي أشارت فيها الشاكية بأنها قامت بتقديم إعتراضها للوزارة ولكن دون جدوى وأنها تقدم اعتراضها لدى الهيئة للتنويه إلى المخالفات التالية:

إرساء المناقصة على شركة أمين إخوان بمبلغ وقدره(19.926.455ريالاً) وأن عطاء هذه الشركة عند فتح المظاريف كان بمبلغ وقدره(78.856)$ بما يعادل مبلغ 16.954.040ريالاً بسعر صرف 215ريالاً وذلك بإضافة سعر جهاز التلقيم للآلات أي بزيادة نسبتها17% تقريباً بمبلغ وقدره(2,972,415) ريالاً وأن هذا يخالف نص المادة 182 الفقرة ك من اللائحة التنفيذية للقانون.

تم استبعاد عطاء الشاكية بمبلغ وقدره(13.668,000)على الرغم من أنه يشمل جهاز التلقيم الذي تم إضافته لتلك الشركة بحجة بعض الإنحرافات التي لا ترقى إلى مستوى الإستبعاد وذلك لسعة تحميل الأوراق للآلة الكبيرة حيث إن كمية الورق المطلوبة 4000 ورقة وتم تقديم 3600ورقة قابلة للزيادة إلى (7600) ورقة بإضافته مبلغ (193.000)ريال فقط طالبة من الهيئة العليا إعادة النظر في المناقصة لما فيه الصالح العام.

ووجهت الهيئة العليا مذكرة إلى الجهة برقم (1622) وتاريخ 2012/12/16م متضمنة الرد على الشكوى وموافاة الهيئة العليا بأوليات الموضوع ،وردت الجهة على الهيئة العليا بالمذكرة رقم(3712) وتاريخ 2012/12/29م أشارت فيها بأنها قامت بالرد على الشكوى المقدمة من الشاكية مع إرفاق صورة طبق الأصل من جميع أوليات المناقصة، وقد تضمن رد الجهة على الشكوى بالاتي:

أن استبعاد عطاء الشاكية يرجع إلى:أ- عطاء الشاكية كان الأخير في التقييم الفني من بين العطاءات المستجيبة فنياً وعددها (7) عطاءات منها عطاءان أقل سعراً من عطاء الشاكية. ب- قيمة عطاء الشاكية يقل عن التكلفة التقديرية بنسبة (36.8%).

أن الإرساء على شركة أمين إخوان يرجع إلى ما يلي:أ- أن العطاء المقدم منها حاز على أعلى درجة في الإستجابة الفنية قياساً بالمواصفات الفنية وهي (98.7%).

ب- تقل قيمة العطاء عن التكلفة التقديرية بنسبة (7,8%) وهي نسبة مقبولة قانوناً.

ج- أن قيمة الملقم المضافة على العطاء تمت بموجب السعر الذي أورده في مظروفه خارج العطاء وهذه الإضافة لم يترتب عليها حدوث تغيير في ترتيب العطاءات المتنافسة بحسبما أوضحته لجنة التحليل الفني و ليست من الأخطاء الحسابية التي طرحت من الشاكية.

الرقم :.....
التاريخ :.....
المرفقات :.....٢-٢

Ref :.....
Date:.....
Res.:.....

وبمراجعة الهيئة العليا للأوراق المتعلقة بالمناقصة فقد تبين لها الآتي:

❖عدم قيام الجهة بتعبئة البيانات في وثيقة المناقصة بالصورة الصحيحة فيما يتعلق بالشروط الخاصة وبيانات قائمة العطاء.

❖قامت الجهة أثناء التحليل الفني بإستخدام نظام الدرجات بالمخالفة للإجراءات القانونية كما أنها لم تقم بتقييم الإنحرافات الجوهرية والثانوية أو تقييم الإنحرافات الثانوية لإضافتها إلى عطاء المتناقصين.

❖لم تقم الجهة بإعداد جدول بالإستجابة الأولية للمتقدمين لتحديد مدى إستجابتهم لمتطلبات الإستجابة الأولية والذي اتضح من خلال عدم قيامها بمخاطبة المتقدمين بالنواقص وإدخالهم في التحليل الفني رغم وجود تلك النواقص.

❖ورد في وثائق المناقصة البند الثاني في مواصفات الآلات بأن التلقيم (التغذية) أتوماتيكي + يدوي، ولم يذكر صراحة بأن جهاز التلقيم مطلوب مع الآلة ،الأمر الذي أحدث لبساً في التعاطي مع هذا البند من قبل الموردين حيث أعتبر البعض بأن الملقم غير مطلوب الآن وانما يفترض أن تكون الآلة قابلة لتركيب الملقم الأتوماتيكي عند الحاجة ،وقام البعض الآخر بإيراد قيمة الملقم الأتوماتيكي كبند(إختياري) كما هو الحال مع الشركة التي تم الإرساء عليها.

❖أقرت لجنة المناقصات في الجهة إرساء المناقصة على شركة أمين إخوان بمبلغ وقدره(19.929.455) ريالاً بينما قيمة العطاء بموجب محضر فتح المظاريف هو(16.846.540)ريالاً والمبلغ الفارق هو مبلغ (جهاز التلقيم) الذي تم تسعيره وإضافة قيمته للعطاء وفقاً للسعر المقدم من قبل المورد بمبلغ وقدره(14.364)دولاراً أي بواقع 756دولاراً للملقم الواحد.

❖تم الإختيار والإرساء بناء على نظام الدرجات بالمخالفة لقانون المناقصات ولائحته وبموجبه تم الإرساء على الحاصل على أعلى الدرجات الفنية 98.7%.

❖بعد مراجعة جدول التحليل الفني لوحظ أن بعض المتقدمين لم يقدموا عروضهم الفنية وفقاً للمواصفات الواردة من قبل الجهة ومع ذلك أعتبرتهم الجهة مستجيبين مع تفاوت درجات الإستجابة الفنية.

❖تشير الوثائق المرفقة في ملف المناقصة إلى تقديم الشركة التي تم الإرساء عليها ضمان الأداء بتاريخ 2012/12/2م وهناك مخاطبات عديدة من الجهة للمورد بالحضور لتوقيع العقد.

وبغض النظر عن صحة الشكوى من عدمها فإن المخالفات التي ارتكبتها الجهة تستوجب تصحيح الإجراءات ،وبناءً عليه فقد اتخذت الهيئة العليا الإجراءات التصحيحية الآتية :-

Republic Of Yemen
Presidential Office
High Authority for Tender Control
(HATC)

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
رئاسة الجمهورية
الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات

الرقم : .....
التاريخ : .....
المرفقات : ٢ ـ ٢

Ref : .....
Date: .....
Res.: .....

1- إلغاء قرار الإرساء .

2- على الجهة إعادة تقييم العطاءات وفقاً للمعايير والمنهجية الموضحة في وثيقة المناقصة مع الإلتزام بالإجراءات والأحكام والشروط المنصوص عليها في قانون المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية.

صدر بتاريخ 2 ربيع الأول 1434هـ الموافق 2013/1/14

القاضي أبوبكر حسين السقاف
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

م. عبدالحميد المتوكل
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

د. محمد احمد ثابت
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

د. ياسين محمد الخراساني
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

ا. امين معروف الجند
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

ا. نجيب محمد بكير
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

م. عبدالملك احمد العرشي
رئيس الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

صنعاء - شارع الزبيري - مبنى التأمينات والمعاشات - الدور العاشر- تلفون: (967-1-211117) - فاكس : (967-1-539202) صندوق بريد: (4411)
Sana'a - Al-Zubairy St. Tel:(967-1-211117)Fax:(967-1-539202).Box:(4411) Sana'a
E-mail:HATC@yemen.net.ye